

النسخة: الورقية - دولي

الإثنين، ٨ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٤ (٠٠:٠٠ - بتوقيت  
غرينتش)

يميل الفرنسيون في توصيف علاقات بلددهم والقطبيين الإقليميين في الحوار المغاربي إلى القول أن التفاهم الفرنسي - الجزائري لا يكون على حساب المغرب، كما أن العلاقات التقليدية بين الرباط وباريس لا تؤثر سلبا في المسار الآخر. لكن التوصيف الذي كان نافذا في فترة غير هذه، لم يعد اليوم ساري المفعول، في ظل معادلة الأضداد: أزمة صامدة ومعلنة أحيانا بين المغرب وفرنسا، وافتتاح اقتصادي وسياسي أكبر يطاول محور العلاقات الجزائرية - الفرنسية.

من غير المتوقع صدور رد فعل سياسي من الرباط إزاء وخذلت «شهر العسل» الفرنسي - الجزائري. كونه ليس سياسة مقبولة في إطار احترام التوجهات السيادية للدول في اختيار صداقاتها وخصوصيتها، كما ليس واردا حذو انتقال مئة وثمانين درجة في سياسة باريس، وإن نزعت بفعل أزمتها الاقتصادية والمالية إلى الإفادة من تناقضات المصالح. لكن الأمر لا يعني أن أزمة باريس والرباط خطت على نحو مغایر.

وفي حين قطع الحوار بين باريس والجزائر نهر الحساسيات القديمة واتجه البلدان إلى إبرام اتفاques على قدر كبير من الأهمية الاقتصادية والتجارية والتوازنات المتباينة، تعالت بعض أصوات اليمين الديغولي الفرنسي بالدعوة إلى صون العلاقات الفرنسية - المغربية من الأنهيار، واستمرار الالتزامات الاستراتيجية.

وسواء أكان ذلك نتيجة التداخل بين ما هو فرنسي صرف في أوجه الصراع الداخلي وتداعياته الإقليمية خارجياً أم مجرد استشعار بفقدان التوازن في المعادلة الفرنسية التي صمدت طويلا إزاء الإرث المتبادل للمغرب والجزائر، فإن هناك شعوراً بأن الصراعات الداخلية في فرنسا انخذلت من الساحة الخارجية، وتتجه إلى مراكز النفوذ التقليدي لباريس في الشمال الأفريقي، مجالا للنقد والعتاب. وسواء أكانت محققة في ربط التوجهات العامة لفرنسا بالمبول الأيديولوجي للمقيم في قصر الإليزيه أم لا، فالثابت أن تعاقب الأدوار بين الاشتراكيين واليمين والوسط الفرنسيين ينعكس دائما على محور العلاقات وبلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط.

لكن الجزائريين الذين كانوا يبدون قليلاً حيال السياسة الفرنسية الداعمة للرباط في قضية الصحراء والشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، أدركوا أن الانفتاح على فرنسا لا بديل منه، وأن حاجة الفرنسيين إلى بوابة أفريقية أقرب إلى الحوار الليبي والأمتداد الساحلي، لا يمكن تعويضها بغير تجاهل الخلافات التاريخية القديمة وفتح صفحة جديدة تبدو كل الطرق مؤدية إلى نشر إيجابياتها ثانياً وإقليمياً.

لا يقتصر الأمر على السياسة الفرنسية فحسب، لكن خلافات المغرب والجزائر تزيد انتعاشًا كلما لقيت ميلاداً متطابقة في الإليزيه مع هذا الطرف أو ذاك. وبعد أن كان تحرير المياه الراكدة في نهر السين رهن الإلقاء بحجر في ملف العلاقات الفرنسية - الجزائرية، بات أثر الأزمة يمتد في اتجاه المغرب الذي كان ينظر إليه على أنه الحصن الأخير للتوازنات الفرنسية نحو أفريقيا.

لم يسبق للحساسيات أن تعاظمت بهذا الشكل. فالاشتراك بين في الإليزيه، وتحديداً على عهد الرئيس الراحل فرانسوا ميرلان فتحوا خزائن الموارد والاستثمارات أمام المغاربة لمواجهة آثار الجفاف وإنحباس الأمطار. لكن رفاقهم الجدد بقيادة الرئيس فرانسوا هولاند لم يفعلا شيئاً تجاه الحليف القديم، حتى حين أعلن مناطق في البلاد منكوبة جراء الفيضانات.

كان الجزائري الفرنسي هوير ليوط يردد أن المغرب «تحكمه الأمطار»، في إشارة إلى الأثر الإيجابي لعطاء السماء في بلد زراعي بالدرجة الأولى، ولم يدر في خلده أنه بعد رحيل الاستعمار الفرنسي ستواجه المنتوجات الزراعية الآتية من المغرب صعوبات ومنافسة داخل القضاء الأوروبي. ولم تسعفه الطبيعة في رؤية ما تفعله حين تخضب، أو ما تفعله السياسة عندما يقع سوء الفهم.

يبد أن «دبلوماسية الكوارث الطبيعية» التي كانت تكسر جبل الجليد في العلاقات الجزائرية - المغربية، تراجعت بدورها إلى الخلف، لأن أزمة البلدين الجارين شبت عن طوق السيطرة. في زمن آخر، فطن البلدين إلى أن غزو حجاف الجراد أكثر خطورة من القطيعة الديبلوماسية، واضطاعت عواصم عربية وأوروبية، بينها باريس، بمساعدة الجزائريين على التصدي لظاهرة الشحاف الأكثري الذي من غضب الطبيعة، فكان الانفراج عابراً مثل سحابة صيف.

أما اليوم وقد هيئت رياح المصاحات العربية، فيما من طرف يكلف نفسه عناه احتساب خسائر عدم الانفراج. وليس مثل باريس أكثر ارتياحاً في ضبط إيقاع التوازنات الجديدة، بعد أن كانت لعيت دوراً إيجابياً للحؤول دون تدهور علاقات الجزائريين. وإن تبدو اليوم سيدة ميدانها التقليدي في الإمساك بخيوط التناحر والتبعاد بين أصدقائها وحلفائها القدامى والجدد في الشمال الأفريقي، يتوارد السؤال عن مبدأ التوازن في المعادلة الفرنسية.